

داود تلحمي*

”حرب ضد الشعب“: كيف تتفكّ إسرائيل من المحاسبة؟

Jeff Halper. *War Against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification*.
London: Pluto press, 2015. 320 pages.

في الأسطر الأولى من هذا الكتاب، يطرح جيف هالبر السؤال الذي يفرض نفسه على العديد من المناهضين للاحتلال الإسرائيلي منذ أعوام طويلة: ”كيف تتمكن إسرائيل من التهرب (من المحاسبة على أفعالها)؟“ في العصر ما بعد الاستعماري، و”كيف تتمكن من إدامة احتلال الفلسطينيين طوال نصف قرن، في مواجهة معارضة دولية شبه إجماعية (لاحتلالات سنة ١٩٦٧)، وهو شعب كانت قد أزاحتها بالقوة في سنة ١٩٤٨؟“ (ص ١).

وطوال صفحات الكتاب الثلاثمئة ونيف، يسعى المؤلف لتظهير جوانب مهمة من الأساليب التي تعتمدها الدولة الإسرائيلية لتطوير قدراتها العسكرية والأمنية والتكنولوجية، وبناء شبكة علاقات دولية واسعة انطلاقاً من نقل تجربتها وتقنياتها في القمع والاحتلال إلى بلاد أخرى، بحيث تساهم هذه العلاقات، والمصالح المشتركة التي تُبنى عليها، في جعل إسرائيل تتهرب من المحاسبة على أفعالها وانتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، واستمرار تجاهلها لقرارات هيئات الأمم المتحدة.

وهالبر، المولود في الولايات المتحدة، يحمل الجنسيتين الأميركية والإسرائيلية، وشارك في سنة ١٩٩٧ في تأسيس وقيادة ”اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل“ (ICAHN)، التي ترصد وتعمل على مواجهة عمليات الهدم التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الأراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧، كما تسعى، بالتعاون مع متطوعين محليين وخارجيين، لإعادة بناء بعض المنازل والمنشآت الفلسطينية المهتمة. وقد أحصت هذه اللجنة أكثر من ٤٧,٠٠٠ منزل ومبنى هدمتها سلطات الاحتلال منذ تلك الحرب، بذرائع متنوعة وفي ظروف شتى.

ويعرض هالبر في كتابه هذا، تطور الدولة الإسرائيلية منذ أعوامها الأولى، في مجال بناء قدراتها العسكرية والأمنية، بحيث أصبحت قوة إقليمية، وحتى دولية، ذات شأن، بما في ذلك على صعيد تصنيع السلاح وإنتاجه: التقليدي، والخفيف، والثقيل، وغير التقليدي، فضلاً عن التطورات الأحدث في المجالات العلمية والتكنولوجية التي سمحت لها بتصنيع شتى أنواع الأسلحة وأدوات القتل والقمع و”السيطرة الشاملة“

في إطار ما يُطلق عليه الكاتب سياسات "التطويع" أو "الإخماد" (pacification)، التي تستهدف، بصورة خاصة، الشعب الفلسطيني. وهذه الأدوات لم يعد استخدامها مقتصرًا على العمليات (والحروب) العسكرية المتعارف عليها، بل باتت تشمل، وبشكل متزايد أيضاً، وسائل السيطرة على الحركات الشعبية داخل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، سواء في حدودها لما قبل حرب ١٩٦٧، أو في الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب، وخصوصاً الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية، وكذلك قطاع غزة).

وطبعاً، لم تكن إسرائيل لتنجح في سياسات تطوير قدراتها العسكرية هذه من دون دعم قوى كبرى خارجية: دول أوروبية، مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية، خلال خمسينيات القرن الماضي ومعظم ستينياته، ثم الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧، على نطاق أوسع وأشمل. ومع أن إدارة جون كينيدي كانت قد وفّرت لإسرائيل، منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، دعماً تسليحياً مباشراً عبر تأمين صفقة صواريخ أرض - جو "هوك" لها (ص ٤٠ - ٤١)، إلا أن هذا الرشد لا يقارن بالدعم الهائل الذي أخذت توفره الولايات المتحدة لعملية التطوير العسكري الإسرائيلي بعد إثبات "جدارة" الجيش الإسرائيلي في مواجهة عدة جيوش عربية في حرب ١٩٦٧، وهي حرب شهدت توجيه ضربات قوية إلى نظام جمال عبد الناصر الوطني الاستقلالي في مصر، أهم "حلفاء" الاتحاد السوفياتي في المشرق العربي، خصم الولايات المتحدة الرئيسي في أثناء "الحرب الباردة".

فمنذ تلك السنة، شرع السلاح الأميركي يتدفق على إسرائيل بوتيرة عالية، وبات يصلها حتى الأكثر تطوراً منه، وأحياناً قبل أن يصل إلى حلفاء واشنطن الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي. ومنذ سنة ١٩٧٠، أي في ظل إدارة ريتشارد نيكسون - هنري كيسنجر، عُقدت اتفاقات تقضي بتحويل مباشر لتكنولوجيات عسكرية أميركية إلى إسرائيل، الأمر الذي ساهم في تطوير سريع لصناعاتها العسكرية (وهي صناعات كانت قائمة حتى قبل إنشاء الدولة)، بما يشمل مختلف مجالات السلاح، محوّلًا إسرائيل إلى إحدى الدول الرئيسية المصدّرة للسلاح، بحيث أصبحت منذ سنة ١٩٨١، تحتل المرتبة السابعة بين الدول المصدّرة للسلاح في العالم (ص ٤١).

ومنذ سنة ١٩٨٢، أصبحت الولايات المتحدة تموّل أكثر من ثلث الميزانية العسكرية لإسرائيل (ص ٤٢). وقد تجاوزت قيمة المساعدات الأميركية لإسرائيل، ومعظمها عسكري، منذ سنة ١٩٤٩، حتى مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ١٢٠ مليار دولار (ص ٩٢)، وهو ما سمح لإسرائيل بمواصلة تطوير صناعاتها العسكرية الخاصة، وتنمية صادراتها من الأسلحة المتنوعة التي تنتجها، وتوسيع نطاق علاقاتها الدولية انطلاقاً من هذه القدرات التسليحية، ومن الدعم الذي أخذت تقدمه في هذا المجال لعدد من الدول والأنظمة والكيانات في أنحاء العالم، بحيث بات لديها تجارة سلاح رسمية معلنة (أي غير تلك السرية) مع أكثر من ١٣٠ بلداً (ص ٦٧). كما تضاعفت قيمة المبيعات العسكرية الإسرائيلية من زهاء مليار دولار في مطلع الثمانينيات الماضية إلى ما يقرب من ٩ مليارات دولار حالياً (ص ١٩٣).

ومثلما سبق أن أشرنا، فإن الصناعة العسكرية الإسرائيلية لم تتوقف عند إنتاج الأسلحة الخفيفة والفردية، وإنما تجاوزتها إلى الصناعات الثقيلة التي تشمل الدبابات والطائرات والسفن والصواريخ بمختلف مدياتها، بما في ذلك تلك البعيدة المدى التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية. وقدرات إسرائيل النووية التي بُنيت بمساعدة فرنسية منذ أواخر الخمسينيات، باتت الآن "سراً" شائعاً. ويقدر الكاتب بأن لديها ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ رأس نووية (ص ١١٣). ويشمل الإنتاج العسكري الإسرائيلي مختلف مجالات الصناعات ذات التكنولوجيا العالية المتطورة، مثل الطائرات من دون طيار ذات الوظائف الاستخباراتية والهجومية في آن واحد، وحتى السفن الذاتية القيادة والمركبات البرية الموجهة آلياً، والهادفة كلها إلى جمع المعلومات والقتل والتدمير في آن واحد معاً (ص ١٢٨). وفي هذا السياق، جرى تطوير سريع لصناعة الروبوت (الإنسان الآلي) بمختلف وظائفه. ويتوقع الكاتب أن يصبح ثلث الآلة العسكرية الإسرائيلية، خلال

١٠ - ١٥ عاماً، ذاتي الحركة، أي غير معتمد على المشاركة البشرية المباشرة، بما يقلص الخسائر في صفوف القوات القتالية (ص ١٢٨).

وإلى جانب مجال الروبوتات، اهتمت الصناعات العسكرية الإسرائيلية بعدة مجالات علمية، بينها علم الجينات (genetics) وتكنولوجيا الجزئيات الصغيرة جداً (نانوتكنولوجي)، وبتوظيفها كلها في مجال تطوير السلاح الذي تنتجه (ص ١٠٩). كما دخلت إسرائيل، منذ وقت مبكر، مجال الفضاء، ويرى الكاتب أنها توجهت نحو هذا المجال بعد سنة ١٩٧٣، حين اعتبر العسكريون الإسرائيليون أن الولايات المتحدة حجبت عنهم معلومات أقمارها الصناعية عن استعدادات مصر وسورية العسكرية عشية حرب تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة (ص ٩٨). وجرى، فعلاً، افتتاح وكالة فضاء إسرائيلية في سنة ١٩٨٢، وتم إطلاق أول قمر صناعي لها، "أوفيك - ١" (أفق - ١) في سنة ١٩٨٨. وأطلقت إسرائيل منذ ذلك الحين وحتى سنة ٢٠١٤، عشرة أقمار من هذا النوع، بأهداف تجسسية في المقام الأول، وآخرها، حتى صدور هذا الكتاب، كان القمر "أوفيك - ١٠" في سنة ٢٠١٤، الذي تركّز مجال عمله على منطقة الشرق الأوسط والقسم الجنوبي من الكرة الأرضية (ص ٩٩). وباتت الأقمار الصناعية الإسرائيلية، بذلك، تغطي منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي دولة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. كما أصبحت إسرائيل قادرة على توفير (وبيع) المعلومات التي تجمعها أقمارها الصناعية إلى دول العالم المتعددة، بما في ذلك بعض دول الشرق الأوسط (ص ١٠١) [القمر الصناعي الإسرائيلي "أوفيك - ١١" أطلق في أيلول/سبتمبر الماضي ٢٠١٦].

والأهم فيما تضمّنه هذا الكتاب هو تناوله التفصيلي للتطوير الذي قامت به إسرائيل في مجال الصناعات الأمنية الداخلية، أي الصناعات المتعلقة بجمع المعلومات والسيطرة على الأوضاع الداخلية (في إسرائيل والأراضي المحتلة). فإسرائيل ذات دور "ريادي" في هذا المجال، ليس في مجال تطوير صناعة أدوات ووسائل السيطرة والقمع الداخلي لخدمة سياساتها الاحتلالية فحسب، بل في تصدير أدوات وتقنيات القمع والسيطرة هذه، معتمدة على كون هذه الأدوات والأساليب مختبرة ميدانياً، في الأراضي المحتلة (وخصوصاً الفلسطينية)، وهي "خبرة" ترى إسرائيل أنها تزكّي هذه الأسلحة لدى الزبائن المفترضين. فقد راكمت إسرائيل "مهارات وتكتيكات وأدوات سيطرة"، ولا سيما في سعيها لإخماد حركات الشعب الفلسطيني ومقاومته لاحتلالها، الأمر الذي جعل منها دولة متقدمة عالمياً في مجال ما سمّاه الكاتب "الحرب الأمنوقراطية" (securocratic) (ص ٨٤). وبلغ حجم صادرات إسرائيل من أدوات وتكنولوجيا الأمن الداخلي ما قيمته ١,٥ مليار دولار سنوياً. ويقوم خبراء إسرائيليون بتدريب "وحدات جيش، وحرس جمهوري، وأجهزة أمنية، وشرطة قومية ومحلية" في العديد من دول العالم (ص ٦٧). فـ "المستشارون الإسرائيليون لديهم الكثير ليقدموه في ميدان تكنولوجيا الموت والقمع، ولذلك هناك كثير من الطلب عليهم" (ص ٦٤). وهكذا، أصبحت صناعات إسرائيل وخبراتها في مجال "الأمن الداخلي"، مادة مرغوبة لدى شتى الأنظمة القمعية في العالم لمواجهة وإخماد الحركات الوطنية والتحررية، والحركات الشعبية الداخلية عامة، في العديد من الدول.

وكان لهجمات ١١/٩/٢٠٠١ في الولايات المتحدة تأثير كبير في تنامي هذا القطاع من الصناعة العسكرية - القمعية، أي صناعات "الأمن الداخلي". وينقل هالبر عن الكاتبة والباحثة الكندية ناومي كلاين أن صناعات الأمن الداخلي الكونية التي كانت محدودة وهامشية قبل سنة ٢٠٠١، وصلت قيمتها في سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠ مليار دولار، وأكثر من ٤٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٣ (ص ٢٦). كما نقل هالبر عن أحد المحللين الإسرائيليين قوله إن صادرات إسرائيل العسكرية ليست فقط "تكنولوجيا عسكرية، وخبرة، وليست فقط تخصصات، بل هي إطار معين للتفكير أيضاً، وشعور بأن من الممكن السيطرة على العالم الثالث والتحكم فيه"، وبالتالي يمكن "وضع حد للحركات الراديكالية في العالم الثالث"، بما يعني أنه "ما زال هناك مستقبل أمام الصليبيين المعاصرين"، على حدّ تعبير الكاتب (ص ٦٤).

وفي هذا السياق، جرت عسكرة جهاز الشرطة بشكل متزايد، وتداخل مجالات العمليات "الأمنية" الداخلية

والخارجية، فقد قامت إسرائيل بدمج الوظيفة العسكرية مع الأمن الداخلي، خلافاً لما هو معهود في “الديمقراطيات الليبرالية”. ويشير الكاتب إلى كون إسرائيل صُنفت في سنة ٢٠١٤، من طرف “مؤشر التعسكر الكوني” (Global Militarization Index)، وللعام السابع، كـ “أكثر الدول تعسكراً” في العالم (ص ٣٨). وعملية الدمج هذه بين المجالين القتالي العسكري والأمني الداخلي، والتي تم نسخها في العديد من دول العالم، وجعلت العديد من دول “العالم الثالث” الاستبدادية تتراكم للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال (ص ١٦٧)، أدت إلى هجمة شاملة على الحريات المدنية، بذريعة مواجهة الإرهاب (ص ٨٠ – ٨١). لكن هذا الرواج والانتشار للخبرة الإسرائيلية لم يقتصر على دول “العالم الثالث” فقط، بل إن الولايات المتحدة نفسها، السبّاقة تاريخياً في مجال التسلح والسيطرة الأمنية، باتت تستفيد هي أيضاً من “الخبرات” الإسرائيلية. فالأميريكيون استخدموا الأساليب الإسرائيلية ذاتها في أثناء حرب احتلالهم للعراق في مطلع القرن الحالي (ص ٤٤ – ٤٥، ٩٠). وكانوا قد شاركوا في التدريب على احتلال المدن والبلدات (الشرقية) في مناورات جرت في صحراء النقب، حيث بنى الإسرائيليون بلدة عربية افتراضية للاختبار الميداني لأساليب اقتحام المنازل والمباني والسيطرة على السكان (ص ١٨٨ – ١٨٩). ويرى هالبر أن هناك تنسيقاً أميركياً – إسرائيلياً متزايداً، واستفادة أميركية متعاضمة من خبرة إسرائيل في مجال “الأمن الداخلي”، وخصوصاً بعد تفجيرات ٢٠٠١/٩/١١ في الولايات المتحدة، لكن أيضاً قبلها (ص ٢٥٠ – ٢٥١).

كما يتحدث عن “تغلغل عميق للمبادئ الأمنية الإسرائيلية” في مجال فرض النظام (الداخلي) في الولايات المتحدة (ص ٢٥٢). فشرطة نيويورك، مثلاً، تطبّق أنظمة إسرائيل “الأمنية” على المدينة الأميركية الأكبر، على غرار ما تجري ممارسته في الضفة الغربية المحتلة (ص ٢٦١). وينقل الكاتب استخدام أحد المحللين الأميركيين تعبير “أسرلة جهاز الأمن الأميركي” الداخلي، وهو ما اتضح في مواجهة الشرطة الأميركية لحركة “أحتلوا وول ستريت” الاجتماعية (ص ٢٦٢)، وهي الحركة التي ازدهرت في الولايات المتحدة بعد الثورة الشعبية المصرية في سنة ٢٠١١، مستلهمة الحراك الشعبي المصري في ميدان التحرير في القاهرة. وبينما كانت المدرسة الشرطة الأميركية، في الماضي، أكثر حذراً في تعاملها مع ما تعتبره مخالفات في أحياء وشوارع وطرق الولايات المتحدة، كان التحرك الإسرائيلي القمعي (كما عرفته الأراضي الفلسطينية المحتلة) هجوماً عنيفاً (ص ٢٦٤). وربما يكون لجوء عدد من أفراد الشرطة الأميركية إلى قتل سريع لمن توقفهم بأعذار شتى في الآونة الأخيرة (وعدد كبير منهم من أصول أفريقية سوداء)، بدلاً من اللجوء إلى اعتقالهم أو محاولة تعطيل حركتهم، هو بين “الدروس المستفادة” من “التجربة” الإسرائيلية. وفي السياق ذاته، يرى الكاتب نزوعاً لدى كلا الطرفين، الأميركي والإسرائيلي، إلى دمج المجمع الأمني – الصناعي مع المجمع العسكري – الصناعي لكل منهما، وحتى تنامياً للتداخل الوثيق بين مجمعي الطرفين الحليفيين، بما يمكن من اعتبارهما كياناً واحداً ما فوق قومي (ص ٢٥٣).

ويشمل التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً مجال الفضاء الافتراضي (الإنترنت)، ولا سيما أن إسرائيل أصبحت المصدر الثاني، على الصعيد العالمي، للمنتوجات المتعلقة بهذا الفضاء، بعد الولايات المتحدة، إذ إن قيمة صادراتها منه بلغت ٣ مليارات دولار تقريباً، في سنة ٢٠١٢ (ص ٩٢، ٢٦٦). ويتحدث هالبر عن هجوم أميركي – إسرائيلي مشترك، في هذا المجال، حدث في سنة ٢٠١٠، واستهدف البنية التحتية لأجهزة تخصيص اليورانيوم في إيران (ص ١٠٦ – ١٠٧)، كما يشير، من جانب آخر، إلى عمليات اغتيال مخطط لها من جانب الطرفين الأميركي والإسرائيلي استهدفت علماء نوويين إيرانيين (ص ١٠٧).

ويذكر الكاتب أن ٢٠٪ من صادرات إسرائيل العسكرية تذهب إلى الولايات المتحدة، بينما تذهب بقية صادراتها العسكرية – القمعية الداخلية إلى عدد كبير من الدول في أنحاء العالم، مثلما سبق أن أشرنا، وفي طليعة هذه الدول، يذكر الكاتب كلاً من الهند والصين وبولندا وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايلند وكولومبيا والبرازيل وتشيلي (ص ٩٢). كما عملت إسرائيل على تطوير علاقاتها مع بلاد آسيا الوسطى التي كانت جزءاً

من الاتحاد السوفياتي السابق، وخصوصاً أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان (ص ٢٠٤)، وقد اشترت أذربيجان وحدها ما قيمته ٤ مليارات دولار من الأسلحة من إسرائيل بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٤ (ص ٢٠٦). وتستفيد إسرائيل من علاقتها المتطورة هذه مع أذربيجان كونها دولة محايدة لإيران، بحيث تقوم، من خلال وجودها هناك، بتشديد عمليات مراقبتها للأراضي الإيرانية (ص ٢٠٧). ولإسرائيل أيضاً علاقة متميزة بسنغافورة، فقد ساعدتها، منذ نشوئها في أواسط الستينيات، في بناء جيشها وحرسها (ص ٢١٣)، وليس مصادفة أن تأتي سنغافورة في المرتبة الثانية، بعد إسرائيل، في جدول الدول الأكثر تعسكراً في العالم (ص ٣٨).

وكما مر سابقاً، فإن إسرائيل تقدّم نفسها في إطار التسويق لـ "كفاءة" أسلحتها، بما في ذلك، وبصورة خاصة، أسلحة وأدوات السيطرة الداخلية (الأمن الداخلي)، كصاحبة خبرة و"إنجازات" في هذا المجال، من خلال "نجاحها" في السيطرة الطويلة الأمد على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فإسرائيل حوّلت "الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المكان الأكثر مراقبة وسيطرة وعسكرة على الأغلب" في العالم (ص ١٤٣). وبما أن إسرائيل، كما يقول هالبر، لا تريد أن توفّر للفلسطينيين ما يمكن أن ينهي الصراع، إمّا الاستقلال السياسي، وإمّا المساواة في الحقوق المدنية، فإن البديل الوحيد هو "التطويع" مع كل ما يجزّه من تخويف، وعزل، ومجابهة، واستخدام للقوة غير المتكافئة، بهدف تئيس الفلسطينيين ودفعهم إلى التخلي عن مقاومتهم (ص ١٤٥). علاوة على ذلك، تقوم إسرائيل بتحويل عدم قدرتها، أو بالأحرى عدم رغبتها، في "حل نزاعها مع الفلسطينيين إلى ميزة تسويقية"، فهي تقوم بتقديم هذا "الفضل" كـ "حالة ناجحة من التطويع" (pacification). يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى التي تواجه شتى التحديات الداخلية (ص ١٤٤)، وبذلك باتت إسرائيل المصدر الأمثل لـ "التقنيات والتكنولوجيا المختبرة في المعارك" في مجال السيطرة والتطويع الداخلي (ص ٢٥٠). وانتشار هذه الآليات والتكنولوجيات لـ "السيطرة القمعية" في أنحاء العالم جعل الكاتب يتحدث عن "فلسطين كونية" (global palestinization) (ص ٢٥٤).

ويستخلص هالبر من هذا التشخيص ضرورة المواجهة العالمية لهذه العملية القمعية الكونية. فالتطور الهائل للقدرات العسكرية والتكنولوجية والعلمية لدى إسرائيل (وحلفائها في الدول المتطورة صناعياً، وفي المقام الأول الولايات المتحدة) لا يعني أنه ليس في الإمكان مواجهتها ومقاومة سياساتها، ومجمل سياسات القمع والتطويع في العالم، ولا يلغي إمكان انتصار الشعوب في هذه المواجهة (ص ١٣٩). ويشير، في السياق ذاته، إلى نجاح المقاومة اللبنانية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في سنة ٢٠٠٦ في تدمير وتعطيل أكثر من ٥٠ دبابة "ميركافا" المتطورة جداً (ص ١٢٤). وهو يدعو، بالتالي، إلى مواجهة عالمية لعملية "التطويع" ومشاريع الهيمنة الكونية هذه، وإلى رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين جميع الناشطين والمعنيين بمواجهة هذه "الحرب ضد الشعوب" التي تخاض على امتداد الكرة الأرضية.

هذه المعلومات الغنية التي يعرضها الكاتب، وهو غير المختص أساساً بالشأن العسكري، كما يصرّح هو نفسه، مفيدة، بالتأكيد، لجميع القوى والشعوب المتضررة من هذه العدوانية الإسرائيلية، ومن حروب واعتداءات وانتهاكات سائر القوى الإمبريالية في العالم. فالتطورات الهائلة في المجال العسكري - القمعي الداخلي يجب ألا تدفع الشعوب وحركاتها التحررية والتقدمية إلى الإحباط والخوف، بل، بالعكس، إلى التسليح بروية أوضح إلى طبيعة الحروب والعمليات "التطويعية" المعاصرة التي تخوضها دولة استعمارية استيطانية، وحتى إمبريالية على الصعيد الإقليمي، مثل إسرائيل، وكذلك الدول الأخرى التي تتبّع الأساليب وتستخدم الأدوات ذاتها. فالمواجهة الشعبية ممكنة، لكن نجاحها مرتبطة بقراءة واضحة للمعطيات، وبابتكار الأساليب والوسائل الملائمة للتعامل مع هذه المعطيات بكفاءة. ومن هذه الزاوية، يُعتبر كتاب جف هالبر مساهمة مهمة في مجال تطوير معرفة شعوب منطقتنا، وخصوصاً حركاتها الوطنية والتحررية، بالتحديات التي تواجهها. والعنوان الذي اختاره لهذا الكتاب معبر تماماً.

ملاحظة عرضية ثانوية يمكن أن تسجّل: الكاتب يتحدث، أكثر من مرة، عن الدول المرشحة لمناهضة الهيمنة الكونية (counter hegemony)، ويشير إلى دول "بريكس" (BRICS)، والمقصود البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ويضيف إليها دول "مينت" (MINT)، والمقصود المكسيك وإندونيسيا ونيجييريا وتركيا، كدول مرشحة لأن تكون مناهضة لدول الهيمنة (ص ١٦، ١٩٥ - ١٩٦)، مع أنه، في مواقع أخرى من الكتاب، يشير إلى أن إسرائيل كانت المصدر الرابع للسلح للهند في سنة ٢٠١٣، وفي بعض الأعوام كانت المصدر الثاني، وأنها باعت الهند أسلحة بقيمة ١٠ مليارات دولار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (ص ٢١٤). كما يشير إلى كون البرازيل خامس مستورد للسلح الإسرائيلي في العالم (ص ٢٢١)، على الرغم من وجود حركات شعبية نشيطة في هذا البلد الأميركي اللاتيني العملاق تناهض هذه العلاقة التسليحية، وهي حركات نجحت أحياناً في تعطيل بعض المشاريع المشتركة مع إسرائيل (ص ٢٢٣). ويمكن، طبعاً، توقّع مزيد من توثيق العلاقات بين إسرائيل والبرازيل بعد الإطاحة في صيف سنة ٢٠١٦ بالرئيسة اليسارية ديلا روسيف، وتولّي نائبها اليميني ميشيل تامر موقع الرئاسة مكانها، من دون التقليل، طبعاً، من احتمال تنامي المعارضة الشعبية في البرازيل لمجمل السياسات اليمينية للسلطة الجديدة. ويشير الكاتب أيضاً إلى أن المكسيك، الدولة الثانية من حيث الحجم السكاني في أميركا اللاتينية بعد البرازيل، هي بين الدول الرئيسية في تلك القارة التي تنسج إسرائيل علاقات تسليحية وتحالفية معها (ص ١٩٥ - ١٩٦)، وإلى كون نييجيريا أكبر مستورد أفريقي للأسلحة الإسرائيلية، بحيث تستورد قرابة ٥٠٪ من صادرات إسرائيل إلى دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (ص ٢١٢). وبذلك يبدو واضحاً أن كتلة "بريكس" ليست متجانسة على صعيد موقفها من دول "الهيمنة الكونية" ومشاريعها القمعية التطويقية، كما على صعيد درجة تحليلها من التبعية والارتها لمراكز الهيمنة هذه، وهو ما ينطبق بشكل أكبر على دول "مينت"، الأقل استقلالية، على الرغم من الحجم السكاني الكبير لكل بلد منها.

هذه الملاحظة الثانوية لا تؤثر أبداً في أهمية هذا الكتاب والجهد الكبير الذي بذله الكاتب في جمع المعلومات ووضعها في سياق رؤية كونية للمواجهة مع قوى الاضطهاد والاستغلال والعسف في العالم، انطلاقاً من حلقة العسف الإسرائيلية. ومرة أخرى، فإن أي مهتم، وأي صاحب قرار في منطقتنا، يحتاجان إلى رؤية واضحة إلى المعطيات الفعلية لواقع مشروع السيطرة والهيمنة الإسرائيلي، وأساليب وأدوات عمل مجمل قوى الهيمنة الأخرى المؤثرة في هذه المنطقة، وهو واقع دائم التطور على مختلف الأصعدة. فأى استراتيجيا لمواجهة هذه "الحرب ضد الشعوب" لا يمكن أن تكون ناجعة من دون معرفة جديّة بمثل هذه المعطيات والآليات التي جعلت إسرائيل تستمر في احتلالاتها وقمعها للشعب الفلسطيني وتطلعاته التحررية، وفي اعتداءاتها على شعوب المنطقة المحيطة، موظفة علاقاتها المتشعبة الواسعة في أنحاء العالم، ومنطقة من قدراتها التسليحية وخبراتها القمعية و"التطويقية" وتفوقها في مجالات استخدام مختلف التكنولوجيات المتطورة التي تكتسبها أو تشارك في تطويرها لتنمية وتوثيق هذه العلاقات. وهذا توظيف ساعدها، ولا يزال، إلى جانب الحماية الواسعة التي وفرتها لها الولايات المتحدة، في "التفكّلت" من المحاسبة على أفعالها وانتهاكاتها الفظة المتواصلة للقوانين وقرارات الشرعية الدولية، إذ إنها واصلت التعامل مع هذه القوانين والقرارات الدولية كمجرد "حبر على ورق" لا ينتج منه أي تغيير فعلي على الواقع القائم على الأرض. ■